المؤسسات الدولية ودورها في الاقتصاد العالمي

غرفة صناعة عمان

شباط، 2020

ما المقصود بالمؤسسات/ المنظمات الدولية؟

أختلف الفقه في تعريف المنظمات الدولية نظرا لحداثة المصطلح بين فقهاء القانون الدولي ، وتكثر التعريفات الفقهية في الإطار العام الا أنها تتفق جميعا من حيث المضمون. والحقيقة أن سبب هذا الاختلاف هو أن كل فقيه ينطلق في تعريفه للمنظمة الدولية من أحد العناصر المكونة لتلك المنظمة، بالمجمل ما ما اجتمعت عليه جميع التعريفات هو أن المؤسسة / المنظمة الدولية:

هيئة/ مؤسسة دائمة تنشئها مجموعة من الدول بقصد التعاون والتنسيق، لها ميثاق إنشاء يعزز وجودها القانوني الدولي وإرادتها الذاتية في إدارة شؤونها من خلال ممثلين لهذه الدول ومجلس إدارة ومجلس تنفيذي.

نشأة المؤسسات/ المنظمات الدولية

انطلقت فكرة إنشاء المنظمات من حاجة الدول إلى وجود كيان تنسيقي فيما بينها يساهم بقراءة المواقف والأحداث الدولية من وجهة نظر محايدة أولاً، وكمنصة للتفاوض المباشر في القضايا الدولية المشتركة.

تاريخياً، كانت الدول تنظم الحوار فيما بينها من خلال عقد المؤتمرات كما هو الحال في القرن التاسع عشر كمؤتمر صلح باريس عام 1865 ومؤتمرات الوفاق الأوروبي في ذات القرن.

لتنشأ لاحقاً في نهايات القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين فكرة اللجان الدولية الفنية، كاللجان المالية التي تم إنشاؤها لتقريب وجهات النظر بين الدول الدائنة والمدينة كلجنة الدين المصري 1878 ولجنة الدين اليوناني 1897 ولجنة الدين العثماني 1899.

وكمخرج رئيس بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى أنشأت أول منظمة دولية عامة (عصبة الأمم) ومنظمة دولية فنية منظمة العمل الدولية، ولاحقاً للحرب العالمية الثانية ومؤتمر بريتين وودز أعلن عن إنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

أنواع المنظمات/ المؤسسات الدولية

العامة

يتركز نشاطها بشكلٍ أساسي على حلّ كافة أنواع النزاع والخلافات الحاصلة بين الدول الأعضاء، بالإضافة إلى تدعيم الصلات السلمية بينها وبين المنظمات الأخرى مثل هيئة الأمم المتحدة.

الفنية

يتركز نشاطها بشكلٍ أساسي على جوانب فنية تخصصية كمنظمة العمل الدولية وصندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية

القضائية

وهي المنظمات الخاصة بالفصل في المنازعات الدولية بناءً على أساس القانون الدولي مثل محكمة العدل الدولية.

الإقليمية

ومن الأمثلة عليها جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الإفريقية، ومنظمة الدول الأمريكية.

المؤسسات/ المنظمات الدولية الفنية - الإقتصادية

المؤسسات الدولية المعنية بالسياسات الإقتصادية

المؤسسات الدولية التمويلية

المؤسسات الدولية التجارية

المؤسسات الدولية – غير الحكومية

المؤسسات الدولية المعنية بالسياسات الإقتصادية

صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي (IMF) لمحة عامة

تبلورت فكرة إنشاء صندوق النقد الدولي أثناء مؤتمر عقدته الأمم المتحدة في يوليو 1944 في بريتون وودز بولاية نيوهامشر الأمريكية، وجاءت فكرة إنشاء الصندوق من سعي البلدان الأربعة والأربعين الحاضرة في المؤتمر إلى وضع إطار للتعاون الاقتصادي الدولي وتجنب تكرار التخفيضات التنافسية لأسعار العملات التي ساهمت في حدوث الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي، وتتمثل رسالة الصندوق الأساسية في ضمان استقرار النظام النقدي الدولي - أي نظام أسعار الصرف والمدفوعات الدولية الذي يمَكِّن البلدان ومواطنيها من إجراء المعاملات فيما بينها.

أهداف الصندوق:

1- تعزيز الاستقرار المالي والنقدي في الدول الأعضاء.
2- تشجيع التعاون الدولي في المجال النقدي.
3- تيسير التوسع والنمو المتوازن في التجارة الدولية.
4- تشجيع استقرار أسعار الصرف.
5- المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف.
6- إتاحة الموارد (بضمانات كافية) للبلدان الأعضاء التي تمر بمشكلات تتعلق بميزان المدفوعات.

صندوق النقد الدولي (IMF) مجالات العمل

الرقابة:

حفاظا على الاستقرار ومنعا لوقوع أزمات في النظام النقدي الدولي، يتابع الصندوق سياسات البلدان الأعضاء والتطورات الاقتصادية والمالية على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية من خلال نظام رسمي يعرف باسم الرقابة.

ويقدم الصندوق المشورة لبلدانه الأعضاء ويشجع اعتماد سياسات تهدف إلى تعزيز الاستقرار الاقتصادي وتحد من التعرض للأزمات الاقتصادية والمالية وترفع مستويات المعيشة.

كذلك يجري الصندوق تقييمات منتظمة للتطورات العالمية المحتملة من خلال تقرير آفاق الاقتصاد العالمي ولتطورات الأسواق المالية من خلال تقرير الاستقرار المالي العالمي ولتطورات الموارد العامة من خلال تقرير الراصد المالي وللمراكز الخارجية للاقتصادات الكبرى من خلال تقرير القطاع الخارجي، بالإضافة إلى نشر سلسلة من التقارير عن آفاق الاقتصاد الإقليمي.

صندوق النقد الدولي (IMF) مجالات العمل

المساعدة المالية:

أحد مسؤوليات الصندوق الرئيسية تقديم القروض لبلدانه الأعضاء التي تمر بمشكلات فعلية أو محتملة في ميزان المدفوعات. وتصمم السلطات في كل بلد برامج وطنية للتصحيح الاقتصادي بالتعاون الوثيق مع الصندوق وبدعم تمويلي منه، على أن يرتهن استمرار هذا الدعم بمدى فعالية تنفيذ التعديلات المقررة.

تنمية القدرات:

يقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب لمعاونة البلدان الأعضاء في بناء مؤسسات اقتصادية أفضل وتعزيز القدرات البشرية ذات الصلة. ويتضمن هذا، على سبيل المثال، تصميم وتنفيذ سياسات ضريبية وإدارية أكثر فعالية، وإدارة الإنفاق، وسياسات النقد والصرف، والرقابة والتنظيم في النظامين المصرفي والمالي، والأطر التشريعية، والإحصاءات الاقتصادية.

صندوق النقد الدولي (IMF) الموارد

حصص عضوية البلدان الأعضاء هي المصدر الرئيسي الذي يستمد منه الصندوق موارده المالية.

وتمثل حصة البلد العضو في الأساس انعكاسا للحجم الاقتصادي النسبي للبلد العضو ومركزه في الاقتصاد العالمي. ويُجري الصندوق مراجعة عامة دورية للحصص، كانت آخرها المراجعة الرابعة عشرة في 2010 التي قررت زيادات في الحصص دخلت حيز التنفيذ في 2016. وبمقتضى المراجعة تضاعفت موارد الصندوق المستمدة من الحصص إلى 477 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (حوالي 692 مليار دولار أمريكي). وبالإضافة إلى ذلك، تتيح الترتيبات الائتمانية* بين الصندوق ومجموعة من الأعضاء والمؤسسات موارد تكميلية تصل إلى حوالي 182 مليار وحدة حقوق سحب خاصة (264 مليار دولار أمريكي) وتمثل أهم مصدر تمويلي مساند لحصص العضوية. وكخط دفاع ثالث، تعهدت البلدان الأعضاء بتقديم موارد من خلال اتفاقيات اقتراض ثنائية بمجموع 316 مليار وحدة حقوق سحب خاصة تقريبا (460 مليار دولار أمريكي).

صندوق النقد الدولي (IMF) أدوات الاقتراض

الرقم	أداة الاقتراض	الفترة	الائتمان الممنوح	السداد
.1	إتفاقية الاستعداد الائتماني Stand By Arrangement (SBA)	12 و 24 شهر ولا تتجاوز 36 شهراً	200% من حصة الدولة العضو في فترة 12 شهر و600% على أساس تراكمي طوال مدة البرنامج.	60-39 شهر من تاريخ أول سحب.
.2	تسهيلات التمويل الممتد Extended Fund Facility (EFF)	12 و 24 شهر ولا تتجاوز 36 شهراً، مع إمكانية التمديد ل 12 شهر آخرين	200% من حصة الدولة العضو في فترة 12 شهر و600% على أساس تراكمي طوال مدة البرنامج.	10-4.5 سنوات من تاريخ أول سحب.
.3	خط الوقاية والسيولة Precautionary and Liquidity Line (PLL)	6 أشهر	250% من حصة البلد العضو.	60-39 شهر من تاريخ أول سحب.
		عام أو عامين	500%من حصة البلد العضو للسنة الأولى وبمجموع 1000%من حصته طوال مدة الاتفاق.	

صندوق النقد الدولي (IMF) أرقام دالة

1944	سنة إنشاء الصندوق	1 تريليون دولار	المبلغ الكلي الذي يستطيع الصندوق إقراضه
189	عدد الدول الأعضاء	172	عدد القروض التي قدمت منذ عام 2008
147	عدد الجنسيات التي يمثلها الصندوق	40+	اتفاقات الإقراض القائمة حالياً
2700	الموارد البشرية	%0	سعر الفائدة للدول منخفضة الدخل

صندوق النقد الدولي (IMF) أبرز الانتقادات

ويستحوذ الهيكل التنظيمي لصندوق النقد الدولي على النصيب الأكبر من الانتقادات، حيث يؤكد الهيكل على عدم الموازنة بين الدول الغنية والفقيرة. فبما أن التمويل الذي يحصل عليه صندوق النقد من مساهمات الدول الأعضاء، يعطي الصندوق للدول ذات المساهمات الأكبر حق التصويت والتحكم في القرارات التي يصدرها. ولذلك، يؤكد النقاد خلل ذلك النظام، حيث أن السياسات الاقتصادية يحددها الأغنياء وينفذها الفقراء.

الشروط التي يفرضها الصندوق على الدول الكبرى مختلفة تماماً عن تلك التي يفرضها على الدول النامية، لذلك جرت العادة أن يتدخل الصندوق بتفاصيل الهياكل الاقتصادية للدول النامية وبالتالي المساس بسيادة بعض الدول على قراراتها.

وصفات الإصلاح التي يفرضها الصندوق على الحكومات تتسم بالعادة بالقسوة أو عدم الاكتراث للوضع المعيشي للشعوب، حيث يلاحظ تركيز الصندوق على تخفيض الإنفاق الحكومي بالعادة وبشكل رئيس إزالة كافة أشكال الدعومات التي تقدمها الحكومات للشعوب.

صندوق النقد الدولي (IMF) الاقتصاد العالمي

واجه الاقتصاد العالمي في العقد الأخير من القرن العشرين العديد من الأزمات بدءاً في الأزمة المكسيكية 1994 وأزمة جنوب شرق آسيا 1997 وأزمة روسيا 1998 والأزمة البرازيلية 1999 ثم الأزمة الأرجنتينية 2001 وفي أغلب هذه الأزمات كانت الانتقادات توجه للصندوق حول عدم قدرته على التنبؤ في الأزمات أو ضعف أساليب المعالجة.

في تحرك لمواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة 2008، بادر الصندوق في نيسان 2009 بتعزيز طاقته الإقراضية والموافقة على عملية إصلاح شامل كبرى لآليات الدعم المالي، أعقبها المزيد من الإصلاحات في السنوات اللاحقة. وقد عززت هذه التغييرات أدوات الصندوق المستخدمة في منع وقوع الأزمات، مما دعم قدرته على تخفيف العدوى أثناء الأزمات النظامية وسمح له بتصميم أدوات أفضل لتلبية احتياجات كل بلد عضو.

ومنذ ذلك الوقت والصندوق يسعى بشكل حثيث إلى دعم حكومات الدول الأعضاء للتنبؤ بالأزمات كإجراء وقائي وتحليل مصادر الخطر على النظم المالية وبناء اقتصادات قوية.

صندوق النقد الدولي (IMF) تحرك الصندوق لمواجهة أزمة الاقتصاد العالمي

إقامة "جدار ناري" للوقاية من الأزمات: أجرى الصندوق زيادة كبيرة في طاقة الإقراض بعد بداية الأزمة العالمية في 2008، سعياً منه لتلبية احتياجات التمويل المتزايدة لدى بلدانه الأعضاء التي أضيرت من الأزمة المالية العالمية وللمساعدة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي والمالي العالمي. وقد قام بذلك عن طريق زيادة اشتراكات العضوية التي يسددها البلدان الأعضاء — والتي تمثل المصدر الرئيسي لتمويل الصندوق — وتأمين اتفاقيات كبيرة للاقتراض.

زيادة الإقراض لمواجهة الأزمة: أجرى الصندوق إصلاحا شاملا في إطاره المعتمد للإقراض حتى يكون أكثر ملاءمة لاحتياجات البلدان الأعضاء، حيث جعله أكثر تركيزا على الوقاية من الأزمات وقام بتبسيط شرطية البرامج. وقد تعهد الصندوق منذ بداية الأزمة بتقديم تمويل لبلدانه الأعضاء بقيمة تزيد بكثير على 700 مليار دولار.

مساعدة أفقر بلدان العالم: اضطلع الصندوق بإصلاح غير مسبوق في سياساته تجاه البلدان منخفضة الدخل، وزاد من الموارد المخصصة للإقراض الميسر حتى بلغت أربعة أضعاف حجمها السابق.

مجموعة البنك الدولي

مجموعة البنك الدولي (WBG) لمحة عامة

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام 1944 ثم أُطلق عليه فيما بعد البنك الدولي، وتتألف مجموعة البنك الدولي وهي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم، من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة.

المؤسسات المكونة للبنك الدولي:

1- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD):** الذي يقدّم القروض إلى حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

2- **المؤسسة الدولية للتنمية (IDA):** تقدِّم قروضاً دون فوائد (تسمى اعتمادات) ومنحاً إلى حكومات أشد البلدان فقراً في العالم.

3- **مؤسسة التمويل الدولية (IFC):** تقدِّم قروضا، ومساهمات في أسهم رأس المال، ومساعدات فنية لحفز استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية.

4- **الوكالة الدولية لضمان الإستثمار (MIGA):** تتيح الضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية التي يواجهها المستثمرون في البلدان النامية.

5- **المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار (ICSID):** يقدِّم تسهيلات دولية من أجل المصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

مجموعة البنك الدولي (WBG) لمحة عامة

استهدفت القروض التي كان يقدمها البنك الدولي في بدايته إعادة بناء البلدان التي دمرتها الحرب العالمية الثانية.
وبمرور الوقت، تحول محور تركيز البنك الدولي من إعادة الإعمار إلى التنمية، مع التركيز على البنية التحتية مثل السدود وشبكات الكهرباء وشبكات الري والطرق.
ومع إنشاء مؤسسة التمويل الدولية في 1956، أصبحت مجموعة البنك الدولي قادرة على تقديم القروض لشركات القطاع الخاص والمؤسسات المالية في البلدان النامية.
وجاء مع إنشاء المؤسسة الدولية للتنمية في 1960 المزيد من التركيز على البلدان الأشد فقراً، في إطار التحول المطرد نحو استئصال آفة الفقر، وهو ما أصبح الهدف الرئيسي لمجموعة البنك.
وجاء إطلاق المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار بعد ذلك بمثابة إثراء لقدرة مجموعة البنك على ربط الموارد المالية العالمية باحتياجات البلدان النامية.

إنهاء الفقر المدقع: من خلال خفض نسبة السكان على المستوى العالم الذين يعيشون في فقر مدقع إلى 3 في المائة في عام 2030.

تعزيز الرخاء المشترك: من خلال رفع مستويات الدخل لأفقر 40 في المائة من السكان في كل بلد.

مجموعة البنك الدولي (WBG) مجالات العمل

الشراكة مع الحكومات

يشكل البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمؤسسة الدولية للتنمية معًا البنك الدولي وهما يقدمان التمويل والمشورة بشأن السياسات والمساعدة الفنية لحكومات البلدان النامية. ويركز عمل المؤسسة الدولية للتنمية على بلدان العالم الأشد فقرًا، بينما يساعد البنك الدولي للإنشاء والتعمير البلدان متوسطة الدخل والبلدان الأفقر المتمتعة بالأهلية الائتمانية لتلقي القروض.

الشراكة مع القطاع الخاص

تركز مؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار، والمركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار على تقوية دور القطاع الخاص في البلدان النامية. ومن خلال هذه المؤسسات، تقدم مجموعة البنك الدولي خدمات التمويل، والمساعدة الفنية، والتأمين ضد المخاطر السياسية، وتسوية المنازعات لمؤسسات القطاع الخاص، ومن بينها المؤسسات المالية.

مجموعة البنك الدولي (WBG) مجالات العمل

الخدمات المالية:

يقدم البنك الدولي للبلدان النامية قروضاً بأسعار فائدة منخفضة، واعتماداتٍ بدون فوائد، ومنحاً. كما نقدم طائفة عريضة من الاستثمارات في مجالات منها: التعليم، والرعاية الصحية، والإدارة العامة، والبنية التحتية، وتنمية القطاع المالي والقطاع الخاص، والزراعة، وإدارة البيئة والموارد الطبيعية. ويدخل البنك في شراكات مع الحكومات، والمؤسسات متعددة الأطراف الأخرى، والبنوك التجارية، ووكالات ائتمانات الصادرات، ومستثمرين من القطاع الخاص بغرض المشاركة في تمويل بعض مشاريع التنمية.

المعرفة وبناء القدرات

يقدم البنك الدولي المساندة للبلدان النامية من خلال برامج للمشورة بشأن السياسات، والبحوث والدراسات التحليلية، والمساعدة الفنية. وكثيراً ما يشكل عملنا التحليلي ركيزة للتمويل الذي يقدمه البنك، ويساعد في استنارة عمليات الاستثمار التي تقوم بها البلدان النامية نفسها. علاوة على ذلك، يدعم البنك بناء القدرات في البلدان التي يقدم لها الخدمات. ويقوم برعاية واستضافة أو المشاركة في العديد من المؤتمرات والمنتديات بشأن قضايا التنمية، ويتم ذلك في الغالب بالتعاون مع الجهات الشريكة.

مجموعة البنك الدولي (WBG) أرقام دالة

1944	سنة إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير	45.9 مليار دولار	المساعدة المالية التي قدمها البنك
189	عدد الدول الأعضاء	12,000	مشروع دعمه البنك الدولي
10,000	الموارد البشرية		

مجموعة البنك الدولي (WBG) لمحة عامة

تأسس البنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام 1944 ثم أُطلق عليه فيما بعد البنك الدولي، وتتألف مجموعة البنك الدولي وهي أحد أكبر مصادر التمويل والمعرفة للبلدان النامية في العالم، من خمس مؤسسات يجمعها التزام مشترك بالحد من الفقر، وزيادة الرخاء المشترك، وتشجيع التنمية المستدامة.

المؤسسات المكونة للبنك الدولي:

1- **البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD):** الذي يقدّم القروض إلى حكومات البلدان متوسطة الدخل والبلدان منخفضة الدخل المتمتعة بالأهلية الائتمانية.

2- **المؤسسة الدولية للتنمية (IDA):** تقدِّم قروضاً دون فوائد (تسمى اعتمادات) ومنحاً إلى حكومات أشد البلدان فقراً في العالم.

3- **مؤسسة التمويل الدولية (IFC):** تقدِّم قروضا، ومساهمات في أسهم رأس المال، ومساعدات فنية لحفز استثمار القطاع الخاص في البلدان النامية.

4- **الوكالة الدولية لضمان الإستثمار (MIGA):** تتيح الضمانات ضد الخسائر الناجمة عن المخاطر غير التجارية التي يواجهها المستثمرون في البلدان النامية.

5- **المركز الدولي لتسوية منازعات الإستثمار (ICSID):** يقدِّم تسهيلات دولية من أجل المصالحة والتحكيم في منازعات الاستثمار.

منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية

منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية لمحة عامة

تأسست منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية في عام 1961 خلفاً لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي التي تأسست عام 1947، وتتمثل رسالة المنظمة في تعزيز السياسات التي تؤدي إلى تحسين الرفاه الاقتصادي والاجتماعي للشعوب في سائر أنحاء العالم، وتعمل المنظمة على مسائل تتعلق بالتغيير الاقتصادي والاجتماعي والبيئي الذي يشمل موضوعات مثل الإصلاح التنظيمي، والتنمية، والتجارة الدولية.

وخلافاً للمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فإن المنظمة لا تقدم أي نوع من أنواع التمويل.

المنتدى الإقتصادي العالمي

المنتدى الإقتصادي العالمي لمحة عامة

هو مؤسسة دولية غير حكومية ولا ربحية، اشتهرت بالملتقى الذي تنظمه في شهر يناير من كل عام بمدينة دافوس في سويسرا، ويجمع بين نخبة من رجال الأعمال والسياسيين والأكاديميين للتباحث بشأن التحديات الاقتصادية والسياسية التي تواجه العالم وسبل حلها.
تأسس المنتدى الاقتصادي العالمي عام 1971 بمبادرة من الاقتصادي الألماني كلاوس شوابغرد لخلق فضاء للحوار يجمع بين رواد الأعمال وممثلي الشركات الكبرى في أوروبا.

يركز المنتدى الاقتصادي العالمي (منتدى دافوس) عمله على ثلاث قضايا كبرى وهي:

- **التحكم في الثورة الصناعية الرابعة: حيث يهتم المنتدى باستشراف التحولات التي سوف يعرفها الاقتصاد العالمي في السنوات القادمة على مستوى نظم الإنتاج والتوزيع والاستهلاك، وكيف ستؤثر هذه التحولات على حياتنا وعلى الأجيال القادمة.**
- **حل الإشكالات المتعلقة بالمشاعات العالمية: ويرى المنتدى أن التحديات المشتركة التي تواجهها البشرية مثل التغيرات المناخية تستدعي بناء توافقات عالمية أكثر من أي وقت مضى، وتتطلب مواجهتها تحفيز نماذج جديدة من التعاون بين القطاعين الخاص والعام وإبداع حلول تكنولوجية جديدة.**
- **معالجة قضايا الأمن العالمي: إذ يعمل المنتدى على تطوير استراتيجيات لفائدة قادة العالم، تؤهلهم للتعاطي مع التحولات السريعة المتعلقة بالأمن.**

صندوق النقد العربي

صندوق النقد العربي لمحة عامة

تأسس صندوق النقد العربي في مدينة الرباط المغربية في عام 1976، وجاء الاتفاق بتوقيع 20 دولة عربية على الإتفاقية تلتها لاحقاً جمهوريتي جيبوتي وجزر القمر، وكان الهدف الأساسي لإنشاء الصندوق هو رغبة الدول الأعضاء في إرساء المقومات النقدية للتكامل الإقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الإقتصادية في جميع الدول العربية.

يقوم الصندوق بتقديم التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها، بالإضافة تنسيق السياسات النقدية للدول الأعضاء وتطوير التعاون بين السلطات النقدية في هذه الدول، كما يعمل على تحرير وتنمية المبادلات التجارية وتشجيع حركة انتقال رؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.

أبرز أهداف الصندوق:

- **تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.**
- **العمل على إزالة القيود على المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.**
- **إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي.**
- **إبداء المشورة عند طلبها في ما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية.**
- **تطوير الأسواق المالية العربية.**

المؤسسات الدولية التمويلية

مؤسسة التمويل الدولية

مؤسسة التمويل الدولية لمحة عامة

مؤسسة التمويل الدولية هي عضو في مجموعة البنك الدولي، وتعد أكبر مؤسسة إنمائية عالمية تركز بصورة حصرية على دعم وتنمية القطاع الخاص في البلدان النامية، وتستخدم المؤسسة منتجاتها وخدماتها بغرض تقديم حلول تنموية تلائم احتياجات المتعاملين معها، وتستخدم مواردها المالية وخبراتها الفنية وتجاربها العالمية وأفكارها المبتكرة لمساعدة شركائها في التغلب على التحديات المالية والتشغيلية والسياسية.

وتعمل المؤسسة على تقديم الاستثمارات والخبرات وبناء الشراكات طويلة الأجل التي يمكنها أن تساعد في تذليل معوقات التنمية في مجالات مثل التمويل والبنية التحتية والبيئة التنظيمية وتحسين مهارات العاملين.

البنك الأوروبي للإستثمار

البنك الأوروبي للإستثمار لمحة عامة

هو مؤسسة مالية تابعة للإتحاد الأوروبي، دورها تمويل المشاريع الاستثمارية التي تسهم في تحقيق أهداف الاتحاد سواء أكانت داخل الدول الأعضاء فيه أم خارجها، ويعد أول مؤسسة تمويل متعددة الأطراف في العالم من حيث حجم القروض الممنوحة والتي بلغت 77.5 مليار يورو عام 2015.

يعود تاريخ تأسيس البنك الأوروبي للاستثمار إلى عام 1958، بالتزامن مع دخول اتفاقية روما المؤسسة للمجموعة الاقتصادية الأوروبية حيز التنفيذ، وكان مقر البنك آنذاك في العاصمة البلجيكية بروكسل، وفي عام 1965 تم نقل مقره المركزي إلى لوكسمبورغ.

أهداف البنك الأوروبي للإستثمار:

- **تعزيز قدرات دول الاتحاد الأوروبي على مستوى تحفيز النمو والتشغيل والابتكار واكتساب المهارات.**
- **دعم المقاولات الصغرى والمتوسطة وإبداع صيغ تمويلية ملائمة.**
- **دعم المشاريع الرامية إلى تطوير البنيات الأساسية لبلدان الاتحاد.**
- **دعم المبادرات والمشاريع الهادفة إلى التخفيف من تداعيات التغيرات المناخية والانتقال إلى اقتصاد مستدام يحترم البيئة.**
- **الترويج لسياسات الاتحاد الأوروبي خارج دول الاتحاد.**

صندوق الأوبك للتنمية الدولية

صندوق الأوبك للتنمية الدولية لمحة عامة

صندوق الأوبك للتنمية الدولية هو مؤسسة دولية للتمويل الانمائي انشئ في عام 1976 بهدف تعزيز التعاون بين الدول الاعضاء في منظمة البلدان المصدرة للنفط (اوبك) والبلدان النامية ويقع مقره في العاصمة النمساوية فيينا.

وهو صندوق تنموي يقدم العروض لتمويل مشاريع التنمية ودعم موازين مدفوعات الدول النامية وإقراض القطاع الخاص كما يقوم بتخفيف الديون على الدول الفقيرة، وتمويل بعض المؤسسات الدولية الاقليمية مثل الصندوق الدولي للتنمية الزراعية وصندوق النقد العربي ويقدم المنح لبعض الانشطة الانسانية مثل محاربة الايدز واجراء البحوث والدراسات الاجتماعية.

بنك التنمية الآسيوي

بنك التنمية الآسيوي لمحة عامة

هو مؤسسة مالية متعددة الأطراف تهدف إلى تعزيز التنمية الإقتصادية والإجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادي من خلال توفير القروض والمساعدة التقنية والمنح والاستثمار.
جاء بنك التنمية الآسيوي نتيجةً للمؤتمر الوزاري الأول للتعاون الإقتصادي في آسيا عام 1963 بمبادرة من لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية لآسيا والشرق الأقصى، وتجسيداً لتلك الفكرة رأى البنك الآسيوي للتنمية النور في عام 1966 وساهم 31 بلداً في رأسماله الأولي، ويقع مقره الرئيسي في العاصمة الفلبينية مانيلا.

يضم البنك الآسيوي في عضويته 67 دولة، تنتمي 48 منها لمنطقة آسيا والمحيط الهادي، في حين تضم 18 دولة أوروبية، بالإضافة إلى كندا.
يسعى البنك الآسيوي للتنمية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة آسيا والمحيط الهادي من خلال تمويل مشاريع تحقق ثلاثة أهداف، وهي:

- **التنمية الاقتصادية الشاملة.**
- **التنمية المستدامة على المستوى البيئي.**
- **التكامل الاقتصادي الإقليمي.**

الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي

الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي لمحة عامة

هو مؤسسة مالية إقليمية عربية ومقره الرئيسي في دولة الكويت، تنصب أغراضه في تمويل المشروعات الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال تمويل المشاريع الاستثمارية العامة والخاصة، وتقديم المعونات والخبرات الفنية، وتتميز أنشطة الصندوق العربي بعدد من الجوانب الهامة التي تجعل منه نموذجاً للتعاون والتكامل الاقتصادي العربيين، وتجسيداً للعمل العربي المشترك المتميز.

يلبي الصندوق العربي دائماً احتياجات التنمية في الدول الأعضاء، ويراعي التوازن بين أنشطته، وضمان الجدوى والشفافية لكل المشروعات. وفي هذا الصدد أيضاً، فإن من أهم أسس عمليات الصندوق العربي الأخذ بأولويات المشاريع التي تقررها الدول، وعدم فرض سياسات مالية أو اقتصادية معينة عليها أو التدخل فيما تقرره من سياسات اقتصادية واجتماعية، وذلك من منطلق دعم جهود دولنا العربية والتعاون معها.

تتصف قروض الصندوق العربي التي يقدمها للدول الأعضاء بشروطها الميسرة، مراعاة لتوفير التمويل بشروط سهلة لمساعدة الدول العربية في تنفيذ خططها الإنمائية. وفي هذا الإطار، حرص الصندوق على زيادة وتطوير درجة اليسر في قروضه من خلال تخفيض أسعار الفائدة لتصل إلى 2% للدول العربية ذات الدخل المنخفض و2.5% للدول العربية الأخرى، وزيادة فترات السماح والسداد التي تتراوح بين 22-30 عاماً، فضلاً عن ما يقدمه من معونات ومنح غير مستردة تسهم في مختلف مجالات الدراسات والدعم المؤسسي والتدريب، بالإضافة إلى دعم الأوضاع والظروف الطارئة التي تتعرض لها بعض الدول الأعضاء.

البنك الاوروبي للإعمار والتنمية

البنك الاوروبي للإعمار والتنمية لمحة عامة

هو مؤسسة مالية دولية تأسست في عام 1991، وباعتباره بنكًا استثماريًا تنمويًا متعدد الأطراف يستخدم البنك الأوروبي للإستثمار الاستثمار كأداة لبناء اقتصادات السوق، تأسس البنك الأوروبي بغرض تسهيل انتقال دول وسط أوروبا وشرقها ودول الاتحاد السوفييتي السابق نحو اقتصاد السوق ولتشجيع عملية خصخصة الاقتصاد.

يعمل البنك في إطار تعاون وثيق مع المؤسسات المالية الدولية والوطنية بشكل مباشر عبر توفير تمويلات متوسطة وطويلة الأجل وبشكل غير مباشر عبر وسطاء ماليين بتوفير خطوط ائتمان وتمويلات مشتركة.

ويبلغ عدد المساهمين في البنك 62 مساهماً، بينهم كل دول الاتحاد الأوروبي والدول المعنية بعملياته والمفوضية الأوروبية والبنك الأوروبي للاستثمارات.

المؤسسات الدولية التجارية

منظمة التجارة العالمية

منظمة التجارة العالمية لمحة عامة

تأسست منظمة التجارة العالمية رسمياً في عام 1995، لكن آليات عملها تعود إلى عام 1947 وهو تاريخ نشأة الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة، أو ما يعرف اختصارا باسم اتفاقية " "GATTالتي أرست نظم التبادل التجاري العالمي.

تعتبر منظمة التجارة العالمية المنظمة العالمية الوحيدة المعنية بالتجارة بين دول العالم، وتتألف المنظمة من 160 دولة تمتاز بالعضوية في المنظمة و 24 دولة تحتل صفة مراقب، واستحدثت بعد ازدهار الاقتصاد العالمي و التجارة ايضا لتكون مهمتها الرئيسية ضمان الحركة التجارية العالمية بأكبر قدر من السلاسة و المرونة دون وجود أي قيود بشرط ان تكون ضمن القوانين و الأنظمة الصادرة عن المنظمة.

تقوم المنظمة بمجموعة من النشاطات و الاعمال المتعلقة بالتجارة ومن أهم تلك الاعمال ما يلي:

- إدارة الاتفاقيات الخاصة بالتجارة العالمية.
- العمل على ايجاد المفاوضات بين الدول فيما يخص التجارة المشتركة.
- العمل على حل الخلافات و المنازعات المتعلقة بالتجارة العالمية.
- مراجعة و تدقيق السياسات و الاجراءات المتبعة في عملية التجارة.
- تدريب وتأهيل الدول والبلدان النامية على حركات وعمليات التجارة الدولية من خلال مراكز وبرامج تجارية.
- التعاون مع المنظمات الدولية الأخرى لتسهيل الحركة التجارية بين الدول المختلفة.

منظمة التجارة العالمية لمحة عامة

تهدف المنظمة إلى تقوية الاقتصاد العالمي من خلال تحرير التجارة السلعية ورؤوس الأموال من جميع القيود، ورفع مستوى الدخل القومي الحقيقي للدول الأعضاء، وزيادة الطلب على الموارد الاقتصادية والاستغلال الأمثل لها، وتوسيع وتسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية، والمساعدة في حل المنازعات بين الدول والإدارة الآلية للسياسات التجارية، والتعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى لتحقيق الانسجام بين السياسات التجارية والمالية والنقدية.

في إطار هذه المنظمة والمفاوضات التي سبقتها، توسعت العلاقات التجارية الدولية وتشابكت منظومة الاقتصاد العالمي نتيجة لإزالة الحواجز الجمركية والجغرافية أمام حركة السلع والخدمات بين الدول وزيادة تدفق رؤوس الأموال وتبني غالبية الدول النامية لبرامج الإصلاح والتكييف الهيكلي والاعتماد على قوى السوق وتراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي، مما دفع بالاقتصاد العالمي نحو العولمة والاندماج.

أبرز انتقاد لدور المنظمة كان تعزيزها لاقتصادات الدول الصناعية الكبرى الباحثة عن أسواق لتصريف السلع والخدمات التي تنتجها والدول النامية التي تسعى لحماية اقتصاداتها من المنافسة الحادة، وتغذية خزينتها بعائدات الضرائب والرسوم الجمركية على السلع الواردة

منظمة الجمارك العالمية

منظمة الجمارك العالمية لمحة عامة

تأسست المنظمة العالمية للجمارك سنة 1952 تحت اسم "مجلس التعاون الجمركي"، الذي ضم في عضويته حينئذ 17 بلدا أوروبيا.
تطورت المنظمة مع مرّ السنين، وانضمت إليها تباعا عشرات البلدان من مختلف أرجاء العالم، ووصل عدد الأعضاء حاليا إلى 180 بلدا يمثلون 98% من التجارة العالمية، وأصبحت المنظمة مركز خبرة عالميا في الشأن الجمركي والهيئة الوحيدة المتخصصة في هذا الشأن على مستوى دولي، كما أنها تُعَدُّ الناطق الرسمي للجمارك في المحافل الدولية.

تسعى المنظمة إلى تحقيق سبعة أهداف إستراتيجية حددتها كما يلي:
1. تعزيز الأمن وتيسير التجارة الدولية، بما في ذلك تبسيط النظم الجمركية وتوحيدها.
2. الحث على تحصيل الإيرادات بشكل عادل وفعال وناجع.
3. حماية المجتمع والصحة العامة والسلامة ومحاربة الغش.
4. تعزيز القدرات عبر دعم مختلف المصالح الجمركية الوطنية لتبني معايير جمركية عصرية.
5. تشجيع كل الأطراف المعنية بالشأن الجمركي على تبادل المعلومات والتجارب والممارسات النموذجية التي تستحق الاقتداء.
6. رفع مستوى كفاءة الجمارك وتحسين أدائها وسمعتها.
7. إجراء الأبحاث والتحاليل بشأن القضايا التي تهم الجمارك والتجارة الدولية بهدف تعزيز ثقافة الأداء الاحترافي من خلال إشاعة المعارف بين أعضاء المنظمة والأطراف الأخرى المعنية كذلك.

المؤسسات الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة

منظمة العمل الدولية

منظمة العمل الدولية لمحة عامة

هي منظمة تأسست عام 1919 في مدينة جنيف السويسرية، أتت فكرتها بعد الحرب العالمية الاولى وظهور نتائجها واثارها على المجتمع، كما أنها من أكثر المنظمات الدولية و العالمية التي واجهت مشكلات كبيرة خلال فترة التأسيس و السبب في ذلك أن اختلاف الاوضاع الاقتصادية من دولة لاخرى ووجود فروقات كبيرة في الانظمة و السياسات المتبعة في كل دولة.

إنّ منظمة العمل الدولية هي احدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، وهي المنظمة الوحيدة ضمن منظومة الأمم المتحدة التي تتميز بتركيبتها الثلاثية والتي تضم كلاً من الحكومات ومنظمات العمال وأصحاب العمل للدول الأعضاء فيها في جهدٍ مشترك من أجل وضع معايير وسياسات العمل للنهوض بالعمل اللائق في مختلف أنحاء العالم.

كانت فكرة المنظمة تقتصر على ايجاد نوع من الود و المحبة بين المؤسسات الحكومية و أصحاب العمل، فعملت منظمة العمل الدولية على تعيين ممثلين من القطاع الحكومي وممثلين من أصحاب العمل وممثلين عن العمال بإدارة مجلس الإدارة وهو مجلس ادارة السلطة التنفيذية في المؤسسة المتكون من 56 عضو، 14 عضواً منهم يمثلون أصحاب العمل ومثلهم ممثلين عن العمال و 28 عضواً ممثلاً عن القطاع الحكومي، ويتم انتخاب مجلس الإدارة مرة كل ثلاثة سنوات من قبل المؤتمر العام للعمل.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لمحة عامة

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو شبكة الأمم المتحدة المعنية بالتنمية العالمية، وهو منظمة تدعو إلى التغيير وربط البلدان بالمعارف والخبرات والموارد بهدف مساعدة الشعوب على بناء حياة أفضل.

يعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في نحو 190 بلدا وإقليما ليساعدها في مواصلة إحراز تقدم مستدام من خلال القضاء على الفقر والحد من التفاوت فضلا عن بناء المرونة اللازمة، ويضطلع البرنامج بصفته الوكالة الأممية المتخصصة في المسائل التنموية بدور حاسم في مساعدة البلدان علي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لمحة عامة

هي وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة تعمل على تشجيع التنمية الصناعية بهدف الحد من الفقر، وتحقيق عولمة شاملة واستدامة بيئية، وأنشئت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي أصدرته عام 1966، ومقرها الرئيسي في العاصمة النمساوية فيينا.

وتركز منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية عملها ومشاريعها على ثلاث أولويات وهي:

- الحد من الفقر عبر المشاريع الإنتاجية؛ حيث تعمل على مساعدة الفقراء وتأهيلهم لكسب أرزاقهم عبر مشاريع إنتاجية تدر عليهم دخلا، كما تقدم المشورة في مجال السياسة الصناعية وتنمية الأعمال وتطوير المقاولات الصغرى والمتوسطة، والمساعدة في نقل التكنولوجيا.
- تعزيز القدرات التجارية: بمساعدة البلدان النامية في الاستفادة من الفرص التجارية التي تقدمها الأسواق العالمية عبر تعزيز قدراتها على الولوج إلى هذه الأسواق.
- البيئة والطاقة: تدعم المنظمة تبني أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة في البلدان النامية، بتوفير خدمات تهدف لتحسين الاستخدام الرشيد للطاقة في قطاع الصناعة مثلا. وتعمل على مساعدة البلدان النامية في تحقيق أهدافها الاقتصادية دون إغفال الأهداف البيئية.

المجلس الإقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية لمحة عامة

هو أحد مجالس الأمم المتحدة، وقد أنشأه ميثاق الأمم المتحدة في عام 1946، ويعتبر كجهاز رئيسي لتنسيق الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة والوكالات المتخصصة .

يعتبر المجلس الاقتصادي والاجتماعي قلب منظومة الأمم المتحدة لتحقيق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، وهو المنبر الرئيسي لتشجيع النقاش والأفكار المبتكرة، وصياغة التوافق للسير قُدماً، وتنسيق الجهود لتحقيق الأهداف المتفق عليها دولياً، وهو مسؤول أيضاً عن متابعة مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة.

المؤسسات الدولية – الحكومية

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)

الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية لمحة عامة

تنفذ الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية السياسة الخارجية للولايات المتحدة من خلال تعزيز التقدم البشري على نطاق واسع في نفس الوقت الذي تقوم فيه بتوسيع مجتمعات مستقرة وحرة ، وإنشاء أسواق وشركاء تجاريين للولايات المتحدة ، وتعزيز حسن النية في الخارج.

تعمل الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في أكثر من 100 دولة من أجل:

تعزيز الصحة العالمية

دعم الاستقرار العالمي

تقديم المساعدة الإنسانية

تحفيز الابتكار والشراكة

تمكين النساء والفتيات

تركز الوكالة على أن يكون الغرض من المساعدات الخارجية هو إنهاء الحاجة إلى وجودها، من خلال تقديم مساعدة إنمائية لمساعدة الدول الشريكة في رحلتها التنموية إلى الاعتماد على الذات - البحث عن طرق للمساعدة في إنقاذ الأرواح وبناء المجتمعات وتحقيق الاكتفاء الذاتي.

تبرهن الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على حسن نواياها حول العالم؛ وتعمل على زيادة الاستقرار العالمي من خلال معالجة الأسباب الجذرية للعنف ؛ وفتح أسواق جديدة وخلق فرصة للتجارة ؛ يخلق حلولاً مبتكرة لتحديات التنمية غير القابلة للحل.

الوكالة الفرنسية للتعاون الدولي (AFD)

الوكالة الفرنسية للتعاون الدولي لمحة عامة

هي مؤسسة تنموية تابعة للحكومة الفرنسية، يعود تأسيسها لعام 1941 مع تأسيس الصندوق المركزي الفرنسي، وفي عام 1992 وتماشياً مع التطورات العالمية تعمل على تمويل المشاريع الرامية إلى إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان النامية والأقل نموا، والإسهام في الجهود الدولية للحد من الفقر في العالم.

تعتبر الوكالة الفرنسية للتنمية مؤسسة مالية عامة قائمة علي التضامن، كما تعد الممثل الرئيسي لسياسة التنمية الفرنسية، وتلتزم الوكالة بالمشروعات الساعية نحو تحسين الواقع اليومي للأفراد بشكل ملموس خاصة في الدول النامية والدول الناشئة.

تقوم الوكالة الفرنسية للتنمية بتمويل ودعم وتسريع الانتقال إلى عالم أكثر عدالة واستدامة، مع التركيز على المناخ والتنوع البيولوجي والسلام والتعليم والتنمية الحضرية والصحة، حيث تقوم بتنفيذ أكثر من 4000 مشروع في الإدارات والأقاليم الفرنسية و 115 دولة أخرى.